

دراسة تحليلية تقييمية لأداء سعر الصرف الأجنبي في امتصاص الصدمات النفطية: دراسة حالة الجزائر خلال  
الفترة (2013-2023)

An analytical study to evaluate the performance of the foreign exchange rate in absorbing oil  
shocks- Case study of Algeria during the period (2013-2023)

أ.د. بن معتوق صابر<sup>1\*</sup>

<sup>1</sup>جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريش، الجزائر، [sabir.benmatoug@univ-bba.dz](mailto:sabir.benmatoug@univ-bba.dz)

تاريخ النشر: 2025/12/31

تاريخ القبول: 2025/12/27

تاريخ الاستلام: 2024/04/26

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم أداء سعر صرف الدينار الجزائري في امتصاص الصدمات النفطية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2013-2023)، ومن أجل تحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف وتحليل كل متغيرات الدراسة في ظل البيانات والاحصائيات المتوفرة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: الفعالية النسبية لسياسة تخفيض أو انخفاض قيمة الدينار الجزائري في امتصاص الصدمات النفطية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري، حيث لاحظنا التطور الملحوظ في الصادرات خارج المحروقات، حيث انتقلت من 1,051 مليار دولار عام 2013 إلى 5,978 مليار دولار في عام 2022، وبمعدل نمو قدره 468.79%، ومن المتوقع أن تصل إلى 30 مليار دولار في عام 2030؛ إضافة إلى التراجع المحدود في قيمة الواردات، حيث انخفضت من 59,670 مليار دولار في عام 2014 إلى 35,421 مليار دولار في عام 2020، ونسبة انخفاض قدرها 40.63%، كما توصلت الدراسة إلى أنه حتى يتم تفعيل مساهمة سعر صرف الدينار الجزائري في الحد من الصدمات النفطية لابد من تبني بعض الاستراتيجيات الهامة، مثل تطوير سوق الصرف الأجنبي، تبني إدارة فعالة للحد من مخاطر سعر الصرف وتفعيل مكاتب الصرف، إلى جانب تنويع الاقتصاد الجزائري.

**الكلمات المفتاحية:** الصدمة النفطية، سعر الصرف، تخفيض قيمة الدينار، الاقتصاد الجزائري.

**ترميز JEL :** D51; E42; E5; E58; F31

**Abstract:**

This study aims to analyze and evaluate the performance of the Algerian dinar exchange rate in absorbing the oil shocks to which the Algerian economy was exposed during the period (2013-2023). In order to achieve this, the descriptive approach was relied upon to describe and analyze all variables of the study in light of the available data and statistics.

The study reached several results, the most important of which are: the relative effectiveness of the policy of reducing or devaluing the Algerian dinar in absorbing the oil shocks to which the Algerian economy was exposed, as we noticed a remarkable development in exports outside of hydrocarbons, as they moved from 1,051 billion dollar in 2013 to 5,978 billion dollar in 2022, with a growth rate of 468.79%, and is expected to reach 30 billion dollar in 2030; In addition to the limited decline in the value of imports, which decreased from 59,670 billion dollar in 2014 to 35,421 billion dollar in 2020, a decrease of 40.63%. The study also concluded that in order to activate the contribution of the Algerian dinar exchange rate in reducing oil shocks, some important strategies must be adopted, such as developing the foreign exchange market, adopting effective management to reduce exchange rate risks and activating exchange offices, in addition to diversifying the Algerian economy.

**Keywords :** Oil shock, exchange rate, Decrease the value of the dinar, Algerian economy.

**JEL Classification Codes:** D51; E42; E5; E58; F31

## 1. مقدمة:

تتعرض الدول المصدرة للنفط لصددمات نفطية حادة جراء التقلبات الشديدة في أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يترك آثارا سلبية وانعكاسات خطيرة على اقتصاديات هذه الدول، تتمثل في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي واختلال موازين مدفوعاتها إلى جانب العجز في الموازين العامة لهذه الدول. ومن بين الدول النفطية نجد الجزائر، باعتبارها اقتصاد ريعي تعتمد في صادراتها على النفط بشكل كبير، الأمر الذي عمق من آثار الصدمات النفطية التي تعرضت لها جراء الانخفاض الكبير في أسعار النفط في السوق الدولية، خاصة سنتي 2014 و2020.

سارعت الجزائر كغيرها من الدول إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والسياسات ذات النجاعة والفعالية لإدارة هذه الصدمات النفطية، والتقليل قدر الإمكان من آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني، ومن بين هذه الإجراءات والسياسات نجد استخدام سعر الصرف كأحد أدوات السياسة النقدية في امتصاص هذه الصدمات النفطية وإدارتها بشكل فعال، حيث اعتمد بنك الجزائر على استخدام مرونة سعر صرف الدينار سواء كان تخفيضاً أو انخفاضاً في الحد من آثار صدمتي 2014 و2020 على الاقتصاد الجزائري.

### - إشكالية الدراسة:

إن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها من خلال هذا البحث تتجسد في السؤال الرئيسي التالي: ما هو واقع أداء سعر صرف الدينار الجزائري في الحد والتقليل من الآثار السلبية للصددمات النفطية خلال الفترة (2013-2023)؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية السؤالين الفرعيين التاليين:

- ما مدى فعالية سياسة سعر صرف الدينار الجزائري في امتصاص الصدمات النفطية وتحسين مؤشرات كل الميزان التجاري، ميزان المدفوعات واحتياطي الصرف الأجنبي؟
  - ما هي أهم الاستراتيجيات اللازمة لتفعيل مساهمة مرونة سعر صرف الدينار الجزائري في الحد والتقليل من آثار الصدمات النفطية التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري؟
- فرضيات الدراسة:

- للإجابة على الإشكالية المطروحة، والأسئلة المتفرعة عنها ننطلق من الفرضيتين التاليتين:
  - تتميز سياسة سعر صرف الدينار الجزائري بالفعالية النسبية في امتصاص الصدمات النفطية وتحسين مؤشرات كل الميزان التجاري، ميزان المدفوعات واحتياطي الصرف الأجنبي.
  - من أهم الاستراتيجيات اللازمة لتفعيل مساهمة مرونة سعر صرف الدينار الجزائري في الحد والتقليل من آثار الصدمات النفطية، نجد الحفاظ على استقرار سعر الصرف الأجنبي، تطوير سوق الصرف الأجنبي، تبني إدارة فعالة للحد من مخاطر سعر الصرف وتفعيل مكاتب الصرف.
- أهمية الدراسة:

دراسة تحليلية تقييمية لأداء سعر الصرف الأجنبي في امتصاص الصدمات النفطية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2013-2023  
تكمّن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول بالتحليل والتقييم أداء سعر صرف الدينار الجزائري في امتصاص الصدمات النفطية خلال الفترة (2013-2023)، في ظل تبعية الاقتصادي الجزائري لقطاع المحروقات وعدم تنوعه.

#### - أهداف الدراسة:

- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، نذكر أهمها فيما يلي:
  - معرفة على دور سعر الصرف الأجنبي في الحد والتقليل من الآثار السلبية للصدمات النفطية؛
  - تقييم عملية تخفيض أو انخفاض قيمة الدينار الجزائري في تحسين قيم كل من الميزان التجاري، ميزان المدفوعات واحتياطي الصرف الأجنبي، وبالتالي المساهمة في امتصاص آثار مختلف الصدمات النفطية؛
  - معرفة أهم الاستراتيجيات التي تزيد من استجابة مرونة سعر صرف الدينار الجزائري للتكيف من الصدمات النفطية، وامتصاص آثارها السلبية.
- #### - منهج الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه ودراسة الإشكالية وتحليل أبعادها، والإلمام بهذا الموضوع، اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي، لكونه يلاءم طبيعة الموضوع المدروس من خلال وصف وتحليل مختلف متغيرات الدراسة في ظل الاحصائيات والبيانات المتوفرة.

#### 2. مفاهيم أساسية حول الصدمات النفطية:

تُعد الصدمة النفطية أحد أهم أنواع الصدمات الخارجية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، والتي لها تداعيات كبيرة جدا على اقتصاديات مختلف دول العالم.

##### 1.2. مفهوم الصدمة النفطية:

تُعرف الصدمة النفطية على "أنها اختلال مفاجئ في توازن سوق النفط يؤدي إلى ارتفاع حاد أو انخفاض حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة قد تطول، وهي تحدث نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما بعوامل داخلية، كالتغيرات الهيكلية في الصناعة، مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق، كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة، مثل التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية" (العقون، 2021، صفحة 144).

"الصدمة النفطية هي عبارة عن تغيرات غير متوقعة أو مفاجئة في أسعار النفط، أي الفرق بين سعر النفط الحالي والمتوقع" (ديب وقديد، 2023، صفحة 506).

بناءً على ما سبق يمكن القول أن الصدمة النفطية هي عبارة عن التقلبات الشديدة في أسعار البترول (ارتفاعاً/انخفاضاً) على مستوى الأسواق العالمية، بسبب ظروف اقتصادية أو غير اقتصادية، صحية مثلاً، مثل الصدمة النفطية لعام 2020، التي كانت نتيجة أزمة فيروس كورونا، وقد تكون الصدمة إيجابية في حالة الارتفاع أو سلبية في حالة الانخفاض الحاد في أسعار النفط.

#### 2.2 أنواع الصدمات النفطية

تنقسم الصدمات النفطية إلى ثلاثة أنواع رئيسية، هي (حمومي، 2022، الصفحات 169-170):

- **صددمات امدادات النفط:** وهي الصدمات الناتجة عن التغيرات الخارجية في إنتاج النفط، والتي تؤدي الى انخفاض انتاج النفط والذي بدوره يترجم إلى ارتفاع في أسعار النفط، والعكس صحيح؛
- **صددمات الطلب على النفط:** وهي الصدمات التي تعكس التغيرات في الطلب على النفط بسبب المضاربة والتحركات الاحترازية ضد مخاطر انقطاع الامداد في المستقبل، أو التغيرات في احتياجات النفط للشركات بسبب التغيرات في تقنياتها أو عمليات الإنتاج؛
- **صددمات الطلب الكلي:** وهي الصدمات التي تمثل التغيرات في الطلب على النفط بسبب التقلبات في النشاط الاقتصادي العالمي.

### 3.2. أهم الصدمات النفطية التي شهدها الاقتصاد العالمي

شهد الاقتصاد العالمي العديد من الصدمات النفطية، نذكر أهمها فيما يلي:

#### - الصدمة النفطية 1973

قامت الدول العربية بصفة خاصة برفع أسعار نفطها، حيث تمكنت من مضاعفة أسعار النفط الى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى، وكنتيجة لحرب أكتوبر 1973 اجتمع ممثلو 06 دول من أعضاء أوبك في الكويت وقرروا زيادة أسعار النفط بجانب واحد بنسبة 70% (ماجن، 2017، صفحة 3)؛

#### - الصدمة النفطية 1986

كان لهذه الصدمة الأثر السلبي على الدول المنتجة للنفط وفي مقدمتها دول الأوبك نتيجة انخفاض الأسعار إلى مستويات متدنية بسبب زيادة المعروض النفطي على الطلب النفطي، وعلى هذا الأساس أُصطلح على تسميتها الصدمة النفطية العكسية لأنها تختلف عن الصدمات السابقة من حيث الآثار، لكن السبب الرئيسي مشترك والذي يتعلق باختلال بين الكميات المطلوبة والمعرضة للنفط، وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، حيث وصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل بعد ما كان في مستوى 27.5 دولار للبرميل عام 1985، ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط، خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى (دبار وبوصبيح صالح، 2021، صفحة 6)؛

### - الصدمة النفطية 1998

أدى الاختلال الكبير بين العرض والطلب النفطيين إلى تدهور أسعار النفط إلى ما دون 10 دولار للبرميل، وذلك بسبب تراكم مخزونات النفط إلى مستويات عالية خاصة من طرف أعضاء منظمة الأوبك بسبب المشاكل الاقتصادية التي كانت تعاني منها، فالعراق قامت بإطلاق مشروع عام 1998 بزيادة إنتاج النفط من أجل تأمين حاجياتها من الغذاء، وتراجع معدل الاقتصادي في اليابان والأزمة الاقتصادية في شرق آسيا فتج عن ذلك قصور في الطلب بسبب النقص في استهلاك الطاقة، خاصة النفط (معيدي وبن حميدة، 2023، صفحة 40)؛

### - الصدمة النفطية 2008

ارتفعت الأسعار بشكل قياسي في نهاية عام 2007 محققة 100 دولار للبرميل، وبعد انفجار الأزمة المالية العالمية 2008 التي تسببت في إفلاس العيد من المؤسسات والبنوك وكذلك حالة الكساد التي دخل فيها الاقتصاد العالمي، منعكسة بذلك على السوق النفطية التي كانت في أعلى مستوياتها، حيث بلغ سعر برميل النفط 148.28 دولار للبرميل ليتهاوى إلى 61 دولار للبرميل في نهاية عام 2008، ثم يرتفع تدريجيا ليصل إلى 80 دولار للبرميل عام 2009 (دبار وبوصبيح صالح، 2021، صفحة 6)؛

### - الصدمة النفطية 2014

عرفت هذه الصدمة النفطية انخفاضا كبيرا في أسعار النفط، حيث وصلت إلى 37 دولار للبرميل في 2015، مما أثر على موارد عديد الدول المصدرة للنفط، وباعتبار أن السعودية رفضت خفض الإنتاج وكذلك دخول حصة إيران الجديدة للسوق نظرا لتحررها من العقوبات الدولية، كل هذه الأسباب أدت إلى انهيار الأسعار إلى أقل من 30 دولار للبرميل في جانفي 2016 (حنصال وميزوري، 2022، صفحة 286)؛

### - الصدمة النفطية 2020

عرفت هذه الصدمة انخفاض كبير في أسعار النفط، حيث بلغ سعر البرميل 42 دولار بسبب جائحة كورونا (فيروس كوفيد- 19 المستجد)، وهذا بسبب الحجر الصحي والاغلاق الكبير الذي أدى إلى شلل كلي تقريبا لمختلف القطاعات الاقتصادية.

### 3. مدخل نظري لسعر الصرف الأجنبي:

يُعد سعر الصرف الأجنبي أحد السياسات الهامة المُستخدمة في معالجة آثار الصدمات النفطية والحد منها وتحسين الصورة الخارجية للاقتصاد الوطني.

### 1.3. مفهوم سعر الصرف الأجنبي

يُعرف سعر الصرف الأجنبي على أنه " ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين " (عوض الله، 1999، صفحة 80).

كما نعرف سعر الصرف الأجنبي بأنه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، كأن نقول مثلاً أن سعر صرف الأورو الأوروبي مقابل الدينار الجزائري هو 1 أورو مقابل 146 دينار جزائري، أي أنه للحصول على وحدة واحدة من الأورو الأوروبي يجب دفع 146 دينار جزائري، ونكتب: EUR/DZD= 146. أو هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، كأن نقول مثلاً أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو الأوروبي هو 1 دينار مقابل 0.0068 أورو، أي أنه للحصول على وحدة واحدة من الدينار الجزائري يجب دفع 0.0068 من الأورو الأوروبي، ونكتب: DZD/EUR= 0.0068.

### 2.3. أنواع سعر الصرف الأجنبي

توجد عدة أنواع لسعر الصرف الأجنبي، ومن بين هذه الأنواع نذكر ما يلي:

- **سعر الصرف الاسمي Taux de Change Nominal**: ويسمى بسعر الصرف الثنائي كذلك، وهو سعر الصرف الذي يقيس قيمة عملة دولة ما بدلالة عملة دولة أخرى خلال فترة زمنية معينة، دون أخذ عنصر التضخم بالحسبان، كما أنه لا يعكس القوة الشرائية للعملة، أي لا يعطي للعملة قيمتها الحقيقية، وبالتالي فهو لا يقيس القدرة التنافسية الخارجية للبلد. وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف اسمي رسمي وهو سعر الصرف المعمول به في المعاملات الرسمية، وسعر صرف اسمي موازي، وهو سعر الصرف المعمول به في السوق الموازية.

- **سعر الصرف الحقيقي Taux de Change Réel**: وهو ذلك المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية، وربطها بمستوى الأسعار المحلية، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية (سعيد، 2011، صفحة 121):

سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي × (مؤشر الأسعار المحلية / مؤشر الأسعار الأجنبية)

أو بتعبير رياضي:

$$TCR = TCN \times \frac{P}{P^*}$$

دراسة تحليلية تقييمية لأداء سعر الصرف الأجنبي في امتصاص الصدمات النفطية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2013-2023  
حيث: TCR: سعر الصرف الحقيقي، وهو يعكس الأسعار المحلية بدلالة الأسعار الأجنبية؛ TCN: سعر الصرف الاسمي؛ P: مؤشر الأسعار المحلية؛ P\*: مؤشر الأسعار الأجنبية.

- **سعر الصرف الفعلي Taux de Change Effectif**: يسمى كذلك بسعر الصرف الاسمي المتعدد، وهو سعر الصرف الذي يقيس قيمة عملة دولة ما بدلالة مجموعة أو سلة من العملات لأهم الشركاء التجاريين أو المنافسين، وبالتالي فهو عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة من العملات الأجنبية، حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية، وبالتالي فهو يُعطي فكرة عامة عن قيمة العملة المحلية في الأسواق الدولية، باعتبار أن أي تغيير في قيمة العملات التي تتكون منها السلة يؤدي إلى تغيير سعر الصرف الفعلي لقيمة العملة المحلية.

- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي Taux de Change Effectif Réel**: يُستعمل مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي للحكم على التطور الحقيقي لقيمة العملة المحلية، فهو لا يقاس من خلال أسعار التعادل الاسمية فقط، على غرار سعر الصرف الفعلي الاسمي، بل يأخذ في الحسبان مؤشرات الأسعار وتطوراتها لدى أهم الشركاء التجاريين، فهو يمثل العلاقة بين مؤشر الأسعار المحلية والمؤشر السائد لدى هؤلاء البلدان، ويمكن حساب سعر الصرف الفعلي الحقيقي وفق الصيغة التالية (سعيد، 2011، صفحة 123-124):

$$TCER = IP_i / IP_{PTI} \text{ (TCEN)}$$

بحيث: TCER: سعر الصرف الفعلي الحقيقي؛  $IP_i$ : المؤشر العام للأسعار الداخلية للبلد في الفترة i.

$IP_{PTI}$ : السعر المرجح الذي يلخص مجموعة المؤشرات العامة للأسعار في الفترة i لدى أهم الشركاء التجاريين؛ TCEN: مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي.

- **سعر الصرف التوازني Taux de Change d'équilibre**: وهو سعر الصرف الذي يتناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وبالتالي فهو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة، وهو سعر الصرف الذي تحدده قوى العرض والطلب عندما تتساوى الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركة رؤوس الأموال غير العادية.

### 3.3. أنظمة سعر الصرف الأجنبي

تحول نظام الصرف العالمي من حالة التثبيت التي كانت تلتزم بموجبها الدول بتحديد قيمة عملتها بصفة مباشرة أو غير مباشرة نسبة إلى الذهب أو إلى الدولار الأمريكي إلى الوضع الحالي الذي يحاول تنظيم عمليات الصرف وإلحاق نوع من الاستقرار على ترتيباته.

#### - نظام سعر الصرف الثابت

يمكن ذكر الترتيبات التقليدية والحديثة لنظام سعر الصرف الثابت فيما يلي:

**الربط بعملة واحدة:** في هذا النظام يتم الربط بعملة واحدة تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة بدون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات، كما هو حال الفرنك الإفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي، وكما هو حال الدينار الأردني مع الدولار الأمريكي (عزي، 2006، صفحة 232).

- **الربط بسلة من العملات:** في هذا النظام تقوم الدولة بتثبيت عملتها المحلية نسبة إلى سلة من عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين أو إلى وحدة معيارية من العملات، مثل وحدة حقوق السحب الخاصة.

- **مجلس العملة currency board:** مجلس العملة هو نظام نقدي يقوم على التزام قانوني صريح بصرف العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع فرض قيود ملزمة على سلطة الإصدار لضمان وفائها بالتزاماتها القانونية، ويعني ذلك عدم إصدار العملة المحلية إلا مقابل النقد الأجنبي وأن تظل مكفولة تماما بالأصول الأجنبية، مما يترتب عليه إلغاء وظائف البنك المركزي التقليدية كالرقابة النقدية والمقرض الأخير (شريط وعزي، 2016، صفحة 2007). إن اعتماد نظام مجلس العملة يفتقر إلى المرونة التي تتطلبها سياسة نقدية رشيدة لتوفير السيولة النقدية الضرورية من أجل الأداء الاقتصادي الجيد، وفي هذا الصدد نذكر تجربة الأرجنتين الذي اعتمد مجلس العملة خلال الفترة 1991-2001، حيث افترق الأرجنتيين إلى الاحتياطات من العملات الأجنبية الكافية للوفاء بالتزاماته (مجبطنه، 2017، الصفحات 79-80).

- **الدولة Dollarisation:** الدولة هي الإحلال الكلي أو الجزئي للدولار الأمريكي محل العملة الوطنية لبلد آخر، ولهذا يجب التمييز بين نوعين من الدولة.

- **الدولة الكاملة أو الدولة الرسمية،** وهي اعتماد عملة أجنبية كعملة قانونية، وبالتالي تصبح العملة الأجنبية وسيلة المعاملات المصرح بها كمخزن للقيمة ووحدة حساب (عزي وغربي، 2019، صفحة 354). أو هي اعتماد بلد ما رسميا لعملة بلد آخر في جميع معاملاتها المالية، أو هي عبارة عن نظام يتنازل بموجبه البلد كليا عن استعمال عملته الوطنية لصالح عملة أجنبية تستخدم فيه هذه الأخيرة كوسيلة مدفوعات قانونية (أبو دراز، 2011، صفحة 141). وهناك عدد قليل من الدول التي تتبنى الدولة الكلية مثل بنما والإكوادور التي اعتمدت الدولار الأمريكي كعملة قانونية في عام 2000.

- **الدولة الجزئية أو الدولة غير الرسمية،** وهي التداول المشترك للعملة الأجنبية - عادة الدولار - واستخدامها كوسيلة للدفع وكمستودع للقيمة بالتوازي مع العملة الوطنية، وتعرف كذلك على أنها الاستخدام العفوي في بلد ما للدولار الأمريكي جنبا إلى جنب مع عملته المحلية في معاملاته المالية (عزي وغربي، 2019، صفحة 354). ولذلك تعكس الدولة الجزئية الاستعمال المزدوج للعملة الأجنبية والعملية الوطنية في الاقتصاد

دراسة تحليلية تقييمية لأداء سعر الصرف الأجنبي في امتصاص الصدمات النفطية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2013-2023  
الوطني عن طريق استعمال العملة الأجنبية كوسيلة دفع ومستودع للقيمة إلى جانب العملة الوطنية (أبو  
دراز، 2011، صفحة 142). ومن بين الدول التي اعتمدت هذا النظام نجد دولة Montenegro، التي  
اعتمدت في عام 1999 المارك الألماني كوسيلة للدفع إلى جانب العملة الوطنية (Fabris and Radunović, 2004, p 10).

• **الاتحاد النقدي common currency** : الاتحاد النقدي أو ما يعرف باتحاد العملة هو امتلاك المنطقة  
المتكاملة عملة واحدة أو مجموعة عملات مكفول لها حرية التحويل مترابطة معا بواسطة أسعار صرف  
مثبتة، في حين أنها تتمتع بحرية الحركة والتداول دون قيد أو شرط على صعيد المنطقة بأسرها، ويلزم  
كذلك تثبيت المعروض من هذه العملة أو العملات على أساس قاعدة اتحادية أو بواسطة سلطة أو هيئة  
تابعة للاتحاد (صوفان، 2018، صفحة 2020). بعبارة أخرى يعني الاتحاد النقدي استخدام مجموعة  
من البلدان عملة مشتركة تصدر عن بنك مركزي واحد كمنظمة الفرنك لدول غرب إفريقيا أو ما يعرف  
بالجماعة المالية الإفريقية (بوخاري، 2010، صفحة 141).

• **نظام التثبيت الزاحف Crawling peg** : وفقا لهذا النظام تعدل قيمة العملة تعديلا طفيفا بمعدل ثابت أو  
استجابة للتغيرات في مؤشرات كمية مختارة، مثل فروق معدلات التضخم مقارنة بأهم الشركاء التجاريين في  
فترة سابقة، والفروق بين التضخم المستهدف والمتوقع لدى أهم الشركاء التجاريين، وغيرها من المؤشرات،  
ويمكن تحديد سعر الصرف الزاحف بحيث يتوازن تلقائيا لاستبعاد أثر التضخم (على أساس استرجاعي) أو  
تحديده بسعر صرف ثابت معلن سلفا أو عند مستوى أقل من فروق التضخم المتوقع (على أساس استشرافي)،  
ويفرض الربط الزاحف نفس القيود التي يفرضها الربط الثابت على السياسة النقدية (بودية وجلولي، 2022،  
صفحة 479).

#### - نظام سعر الصرف الحر (المُعوم، المرن)

نتيجة فشل بعض الدول في المحافظة على قيمة عملاتها كبريطانيا وفرنسا، وبعد أزمة الدولار الأمريكي  
في بداية السبعينات وأزمة البترول الكبرى عام 1973، حدثت أزمة في أسواق النقد الأجنبي وزيادة حركة رؤوس  
الأموال الأجنبية بشكل صعب من التحكم في قيمة أي عملة، مما دفع الدول إلى السماح بتعويم عملاتها.  
وينقسم سعر الصرف الحر إلى الأقسام التالية (بن معنوق، 2023، صفحة 143):

• **نظام التعويم الحر (التعويم النظيف، التعويم النقي)**: في ظل نظام سعر الصرف الحر (العائم) لا تتدخل  
السلطات الحكومية لشراء أو بيع عملتها في سوق الصرف الأجنبي، وإنما تسمح لقيمة عملتها بالتغير حسب  
التقلبات في العرض والطلب على العملة.

يقوم نظام التعويم الحر على أساس قانون العرض والطلب في تحديد أسعار الصرف، بمعنى أنه في ظل التعويم النظيف لا يتدخل البنك المركزي مُطلقاً في أسواق الصرف لمساندة سعر صرف العملة الوطنية عند مستوى معين.

• نظام التعويم المدار (نظام التعويم غير النظيف، التعويم غير النقي): تحاول السلطات النقدية في هذا النظام الحفاظ على سعر صرف مستقر بالرقابة الشديدة أو التحكم في حركات سعر الصرف، بدون الالتزام بقيمة أو مسار محدد سابقاً. بمعنى في هذا النظام يتدخل البنك المركزي دورياً لمنع التقلبات في سعر صرف العملة الوطنية، مثل نظام الصرف المُتبع حالياً في الجزائر.

#### 4.3. سياسة تخفيض قيمة العملة

تُعد سياسة تخفيض قيمة العملة من أهم السياسات المتبعة في تشجيع الصادرات والحد من الواردات وبالتالي إدارة الصدمات النفطية السلبية المختلفة بكل كفاءة وفعالية.

#### - مفهوم تخفيض قيمة العملة

التخفيض Dévaluation هو عبارة عن سياسة تتبعها الدولة لتشجيع صادراتها والحد من وارداتها، بحيث تصبح الدولة تدفع عدد أكبر من وحدات عملتها المحلية مقابل الحصول على نفس العدد من وحدات العملة الأجنبية، كمثال، إذا كان سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري هو 140 دينار جزائري لكل دولار أمريكي ( $USD/DZD = 140$ )، وتتدخل بنك الجزائر وقام بتخفيض قيمة الدينار أمام الدولار وأصبح سعر الصرف الجديد بعد التخفيض مثلاً هو 150 دينار جزائري مقابل كل دولار أمريكي ( $USD/DZD = 150$ )، فهنا نقول أن بنك الجزائر قام بتخفيض قيمة الدينار أما الدولار بـ 10 دنانير. وبالتالي انخفاض قيمة الدينار مقابل ارتفاع أو تحسن قيمة الدولار الأمريكي.

إن تخفيض قيمة العملة في الواقع هو "خفض سعر الصرف الرسمي لتلك العملة مقابل عملة دولية مرجعية كالدولار الأمريكي أو الأورو الأوروبي، بحيث يقل عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية أو الوطنية" (بن طلحة ومعوشي، 2018، صفحة 114). تجدر الإشارة إلى أنه لا بد من التفرقة بين مصطلحي التخفيض Dévaluation والانخفاض Dépréciation، فهذا الأخير يعني تدهور قيمة العملة في السوق نتيجة ظروف العرض والطلب دون تدخل الدولة من خلال السلطة النقدية، أما التخفيض فهو عبارة عن تدخل إرادي للدولة في سوق الصرف أو سياسة تتبعها الدولة في هذا السوق.

## - شروط نجاح تخفيض قيمة العملة

تتمثل شروط نجاح تخفيض قيمة العملة فيما يلي (بن طلحة ومعوشي، 2018، صفحة 121):

- تحقق شرط مارشال- ليرنر (Marshall- Lerner)، والذي ينص على أن الصيغة التي تؤدي إلى تحسن ميزان المدفوعات هي أن يكون مجموع مرونتي الصادرات والواردات أكبر من الواحد الصحيح، أي:  $e_x + e_m > 1$ ، بحيث  $e_x$  تمثل مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف و  $e_m$  تمثل مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف؛
- وجود طلب أجنبي على السلع والخدمات المحلية، أي أن يتسم الطلب العالمي على منتجات البلد بقدر كبير من المرونة؛
- وجود طاقة إنتاجية محلية عالية تستجيب لمواجهة الطلب الأجنبي، أي مرونة الجهاز الإنتاجي للبلد المخفض للعملة؛
- ضرورة توفر استقرار الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع على تكلفة المنتجات المحلية؛
- عدم قيام البلدان المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها؛
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير.

## 4. دور سعر صرف الدينار الجزائري في امتصاص الصدمات النفطية خلال الفترة 2013-2023

سنحاول في هذا المحور التعرف على دور سعر صرف الدينار الجزائري في امتصاص الصدمات النفطية خلال الفترة 2013-2023، وذلك من خلال التطرق للعناصر التالية:

### 1.4. تطورات أسعار البترول خلال الفترة 2013-2023

يمكن توضيح تطور أسعار البترول خلال الفترة 2013-2023 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور أسعار البترول خلال الفترة (2013-2023)

الوحدة: دولار/برميل

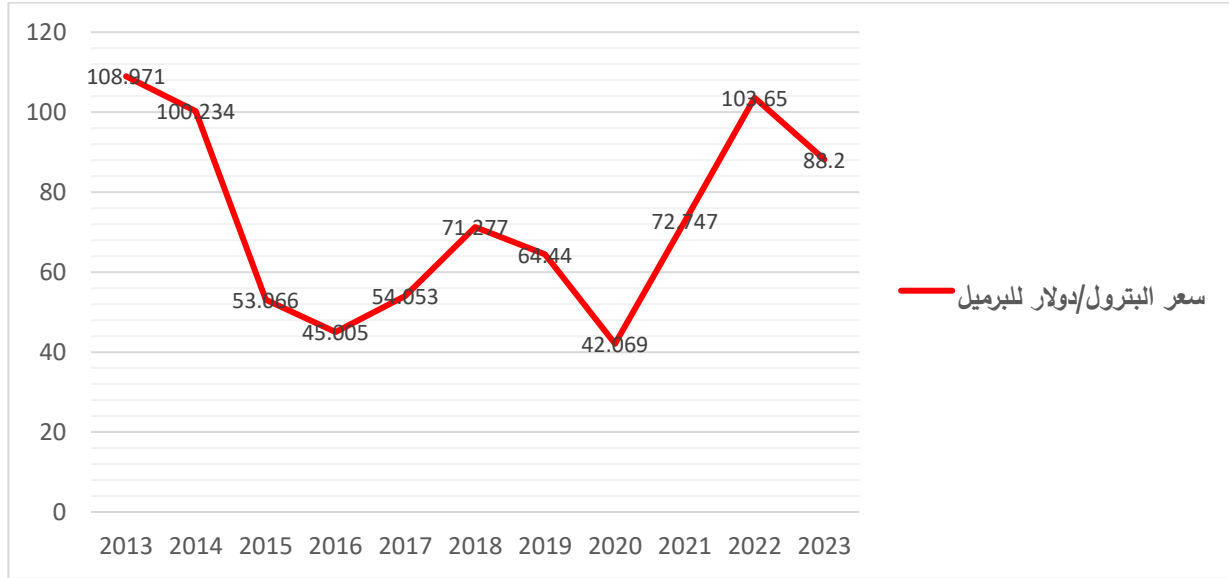
| السنوات     | 2013    | 2014    | 2015   | 2016   | 2017   | 2018   | 2019   | 2020   | 2021   | 2022    | 2023   |
|-------------|---------|---------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|---------|--------|
| سعر البترول | 108,971 | 100,234 | 53,066 | 45,005 | 54,053 | 71,277 | 64,440 | 42,069 | 72,747 | 103,650 | 88,200 |

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على: (بنك الجزائر، التقارير السنوية، 2013-2022).

- (بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 64، سبتمبر 2023).

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (01): تطور أسعار البترول خلال الفترة (2013 - 2023)



المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على الجدول رقم 01.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن هناك تذبذباً في أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال فترة الدراسة (2013 - 2023)، حيث نلاحظ انخفاض أسعار النفط خلال سنة 2014، إذ انخفضت الأسعار من 108.971 دولار للبرميل الواحد في عام 2013 إلى 100.234 دولار للبرميل الواحد في عام 2014، وبنسبة انخفاض قدرها 8.01% لتواصل الأسعار الانخفاض في عام 2015، حيث قُدر سعر البرميل الواحد بـ 53.066 دولار وهذا نتيجة تأثير الصدمة النفطية لعام 2014، حيث قدرت نسبة الانخفاض بـ 47.05% مقارنة مع عام 2014، لتصل الأسعار إلى أدنى مستوى لها خلال هذه الصدمة في عام 2016 حيث قُدر سعر البرميل الواحد بـ 45.005 دولار، وبنسبة انخفاض قدرها 15.19%، ثم بدأت الأسعار في التحسن، حيث بلغت في عام 2017 ما مقداره 54.053 دولار للبرميل الواحد وبمعدل ارتفاع قدره 20.10% مقارنة بعام 2016، وبلغ سعر البرميل الواحد في عام 2018 ما مقداره 71.277 دولار، وبمعدل تحسن قدره 31.86% مقارنة بعام 2017، لتبدأ الأسعار في الانخفاض من جديد، حيث قُدر سعر البرميل الواحد بـ 64.44 دولار في عام 2019، وبمعدل انخفاض قدره 9.59%، ووصل سعر البترول لأدنى مستوى له خلال فترة الدراسة في عام 2020، حيث قُدر بـ 42.069 دولار وبمعدل انخفاض قدره 34.71% مقارنة بعام 2019، معلناً بذلك الصدمة النفطية 2020 الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد. ثم بدأت الأسعار في التحسن مرة أخرى، حيث وصلت إلى 72.747 دولار في عام 2021 ووصلت في عام 2022 إلى 103.65 دولار للبرميل وبمعدل تحسن قدره 42.48% مقارنة بعام 2021، أما عند نهاية الثلاثي الثالث من عام 2023 فقد أصبحت أسعار النفط تُقدر بـ 88 دولار للبرميل الواحد.

دراسة تحليلية تقييمية لأداء سعر الصرف الأجنبي في امتصاص الصدمات النفطية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2013-2023

## 2.4. سياسة سعر صرف الدينار الجزائري ودورها في إدارة الأزمات النفطية خلال الفترة 2013-2023

لقد مر تسعير الدينار الجزائري بعدة مراحل مختلفة بدءاً من عام 1962 إلى غاية عام 2023، يمكن تلخيص هذه المراحل في الجدول الموالي:

### الجدول رقم (02): تطور نظام صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1962-2023)

| الفترة      | نظام الصرف المتبع                                     |
|-------------|-------------------------------------------------------|
| 1962 - 1986 | الربط إلى منطقة الربط الفرنسي (1962 - 1963)           |
|             | الربط إلى عملة واحدة - الفرنك الفرنسي (1963 - 1973)   |
|             | الربط بسلة من العملات (1974 - 1986)                   |
| 1986 - 1994 | مرحلة التسيير الحركي (سبتمبر 1986 - مارس 1987)        |
|             | الانزلاق التدريجي للدينار (مارس 1987 - سبتمبر 1991)   |
|             | التخفيض الصريح للدينار (1991 - 1994)                  |
| 1995 - 2023 | جلسات التثبيت (1994 - 1995)                           |
|             | سوق الصرف ما بين البنوك ابتداءً من 1995 إلى غاية 2023 |

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على: (سيد أمر زهرة، 2018، صفحة 123).

وفقا لبنك الجزائر فإن نظام الصرف المرن المطبق في الجزائر هو عبارة عن "تعويم موجه أو مُدار" للدينار الجزائري مقابل عملات أهم الشركاء التجاريين، ويؤكد أن نظام التعويم الموجه أو المدار للدينار قد سمح لسعر الصرف بأن يؤدي دوره كأداة لمواجهة الصدمات الخارجية لأسعار النفط وتسهيل عملية التكيف معها، فقبعا للصدمة النفطية لعام 2014 واستمرارها لفترة طويلة وما نجم عنها من تراجع مداخيل الجباية البترولية، فقد سمح البنك لسعر الصرف الاسمي للدينار مثالا عام 2015 بالتراجع بحوالي 20% مقابل الدولار الأمريكي و3.8% مقابل الأورو، وهذا على اعتبار أن مرونة سعر الصرف تشكل خط الدفاع الأول في مواجهة انهيار الإيرادات النفطية (مرغيت وجليط، 2021، الصفحات 342-343).

يمكن توضيح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو خلال الفترة (2013-2023)

في الجدول الموالي:

### الجدول رقم (03): سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو الأوروبي خلال الفترة (2013-

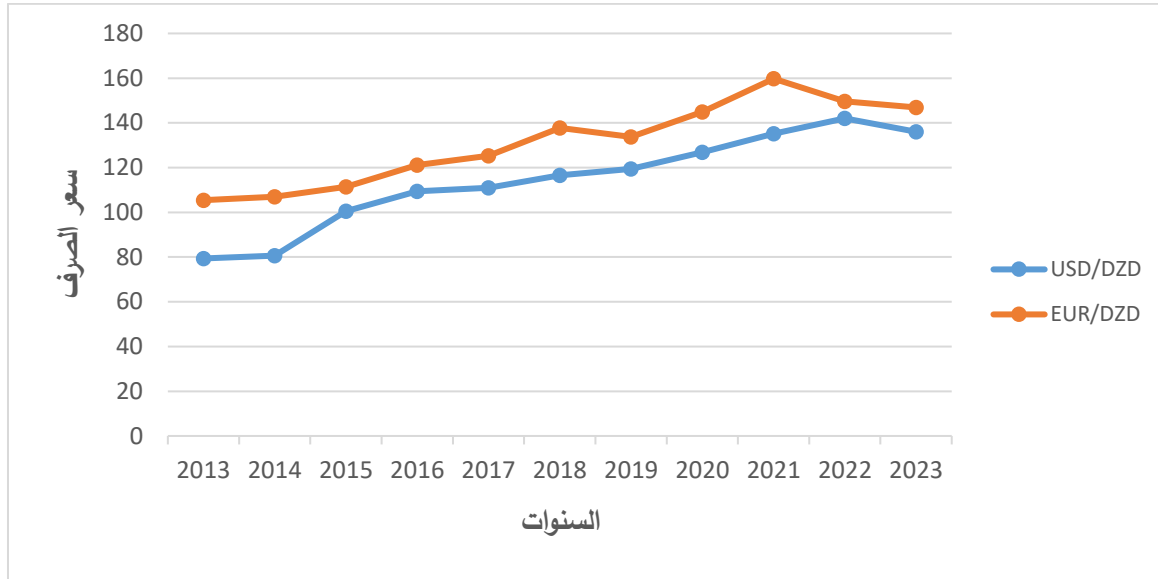
2023)

| السنوات | 2013     | 2014     | 2015     | 2016     | 2017     | 2018     | 2019     | 2020     | 2021     | 2022     | 2023     |
|---------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|
| USD/DZD | 79,3809  | 80,5606  | 100,4641 | 109,4654 | 110,9610 | 116,6169 | 119,3606 | 126,8288 | 135,1064 | 142,0032 | 135,9951 |
| EUR/DZD | 105,4374 | 106,9064 | 111,4418 | 121,1766 | 125,3231 | 137,6865 | 133,7058 | 144,8804 | 159,7558 | 149,5768 | 146,9181 |

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على: (بنك الجزائر، النشرة الثلاثية، 2017-2023).

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (02): سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو الأوروبي خلال الفترة (2013-2023)



المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على الجدول رقم 03.

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل كل من الدولار والأورو خلال الصدمتين النفطيتين 2014 و 2020 جراء تدخل بنك الجزائر في سوق ما بين البنوك وتخفيض قيمة الدينار الجزائري أو السماح له بالانخفاض للحفاظ على سعر الصرف الحقيقي للدينار قريباً من مستواه التوازني مما يؤدي إلى التخفيف من حدة الصدمتين النفطيتين المذكورتين سابقاً، حيث نلاحظ انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار من 80.5606 دينار للدولار الواحد في عام 2014 إلى 100.4641 دينار للدولار الواحد في عام 2015، وبمعدل انخفاض قدره 24.70%، حيث سمح بنك الجزائر للدينار بالانخفاض بـ 25% مقابل الدولار الأمريكي و 6.7% مقابل الأورو، وأكبر انخفاض في قيمة الدينار الجزائري خلال الصدمة النفطية 2014 كان بتاريخ 17 أوت 2015، حيث تم تخفيض الدينار لمستوى قياسي جديد أمام كل من الأورو والدولار عند 107 دينار للأورو الواحد و 105 دينار للدولار الواحد، وكان مبرر السلطة النقدية من وراء هذا التخفيض هو كبح النمو المطرد في الواردات التي تضاعفت بأكثر من خمس مرات ما بين سنتي 2000 و 2013، أي بمعدل 590% (سيد أعمر، 2018، صفحة 146). وعلى العموم انخفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار في عام 2018 إلى 116.6169 دينار للدولار الواحد مقارنة بعام 2013 التي سجل فيها سعر الصرف 79.3809 دينار للدولار وبنسبة انخفاض قدرها 46.90%، أما سعر صرف الدينار مقابل الأورو فقد انخفض هو كذلك من 105.4354 دينار للأورو في عام 2013 إلى 137.6865 دينار للأورو الواحد في عام 2018 وبنسبة انخفاض قدرها 30.58%، هذا بالنسبة للصدمة النفطية 2014 وآثارها المتلاحقة، ونفس الشيء ينطبق على الصدمة النفطية 2020، حيث استمر تدخل السلطة النقدية المتمثلة في بنك الجزائر في سوق ما بين البنوك

دراسة تحليلية تقييمية لأداء سعر الصرف الأجنبي في امتصاص الصدمات النفطية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2013-2023  
 للسماح للدينار الجزائري بالانخفاض أمام العملات الرئيسية، حيث نلاحظ انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار من 119,3606 دينار للدولار في عام 2019 إلى 126,8288 دينار للدولار في عام 2020، وبمعدل انخفاض قدره 6.25%، أما في عام 2022 فقد انخفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار إلى 142,0032 دينار للدولار وبمعدل انخفاض قدره 18.96% مقارنة بعام 2019، أما سعر صرف الدينار مقابل الأورو فقد انخفض إلى 149,5768 دينار للأورو في عام 2022 مقارنة بـ 133,7058 دينار للأورو في عام 2019، وبمعدل تراجع قدره 11.87%،

خلاصة القول أن بنك الجزائر استخدم سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري أمام العملات الرئيسية، خاصة الدولار أو سمح بانخفاض قيمة الدينار أمام هذه العملات كإجراء علاجي للتخفيف من حدة آثار الأزمات النفطية على الاقتصاد الجزائري، من خلال زيادة مداخل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها للدينار الجزائري، والحد من قيمة الواردات.

#### 3.4. تقييم أداء سعر صرف الدينار الجزائري في مواجهة الأزمات النفطية خلال الفترة 2013-2023

سنقوم بتقييم أداء سعر صرف الدينار الجزائري في امتصاص الأزمات النفطية خلال الفترة 2013-2023، من خلال دراسة مدى فعالية سعر صرف الدينار الجزائري في الحد من أثر هذه الصدمات على كل من الميزان التجاري، ميزان المدفوعات واحتياطي الصرف الأجنبي، باعتبار أن سعر الصرف له علاقة وثيقة بهذه المتغيرات الاقتصادية.

#### - تقييم أثر الصدمات النفطية على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2013-2023

نبرز أثر الصدمات النفطية على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2013-2023 من خلال المعلومات الواردة في الجدول أدناه.

#### الجدول رقم (04): رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2013-2023)

الوحدة: مليار دولار

| السنوات               | 2013   | 2014   | 2015    | 2016    | 2017    | 2018    | 2019    | 2020    | 2021   | 2022   | 2023  |
|-----------------------|--------|--------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|--------|--------|-------|
| صادرات المحروقات      | 63,816 | 58,462 | 33,081  | 27,918  | 33,202  | 38,897  | 33,244  | 20,016  | 34,058 | 59,549 | 13,04 |
| صادرات خارج المحروقات | 1,051  | 1,667  | 1,485   | 1,393   | 1,367   | 2,218   | 2,068   | 1,916   | 4,578  | 5,978  | 1,34  |
| الواردات              | 54,987 | 59,670 | -52,649 | -49,437 | -48,981 | -48,573 | -44,632 | -35,421 | 37,405 | 38,757 | 10,58 |
| رصيد الميزان التجاري  | 9,880  | 0,459  | -18,083 | -20,127 | -14,412 | -7,458  | -9,320  | -13,489 | 1,232  | 26,769 | 3,79  |

المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على: (بنك الجزائر، التقارير السنوية، 2013-2022).

- (بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 64، سبتمبر 2023).

يمكن تحليل بيانات الجدول كما يلي:

- **صادرات المحروقات:** تمثل المحروقات حصة الأسد في صادرات الجزائر، حيث تستحوذ على أكثر من 90% من إجمالي الصادرات، ولقد تميزت بالانخفاض خلال الصدمة النفطية 2014، حيث انخفضت من 58,462 مليار دولار في عام 2014 إلى 27,918 مليار دولار في عام 2016، وبنسبة انخفاض قدرها 52.24%، وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط خلال هذه الفترة، ثم بدأت قيمة الصادرات المحروقات ترتفع بعد ذلك إلى غاية نهاية عام 2018، ثم انخفضت قيمتها مرة أخرى، حيث وصلت قيمتها في عام 2020 إلى 20,016 مليار دولار مقارنة بـ 33,244 مليار دولار في عام 2019، وبمعدل انخفاض قدره 39.79%، وهذا راجع للصدمة النفطية السلبية لعام 2020، ثم تحسنت بعد ذلك لتصل في عام 2022 إلى 59,549 مليار دولار مقارنة بـ 34,058 مليار دولار في عام 2021، وبمعدل زيادة قدره 74.84%، وهذا راجع لارتفاع أسعار البترول.

- **صادرات خارج المحروقات:** تمثل الصادرات خارج المحروقات نسبة ضئيلة جدا من صادرات الجزائر مقارنة بصادرات المحروقات، كما شهدت تذبذبا خلال فترة الدراسة (2013- 2023)، وعلى العموم شهدت انخفاضا خلال الصدمتين 2014 و2020، حيث انخفضت في عام 2017 إلى 1,367 مليار دولار مقارنة بـ 1,667 مليار دولار في عام 2014، وبمعدل انخفاض قدره 17.99%، كما انخفضت كذلك في عام 2020 إلى 1,916 مليار دولار مقارنة بـ 2,068 مليار دولار في عام 2019، وبمعدل انخفاض قدره 7.35%، ثم تحسنت بعد ذلك لتسجل ارتفاعا قياسيا في عام 2022، حيث قدرت بـ 5,978 مليار دولار مقارنة بـ 4,578 مليار دولار في عام 2021، وبمعدل نمو قدره 30.58%، وهذا راجع لسياسة الدولة الجزائرية في تشجيع الصادرات خارج المحروقات، ومن بينها سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

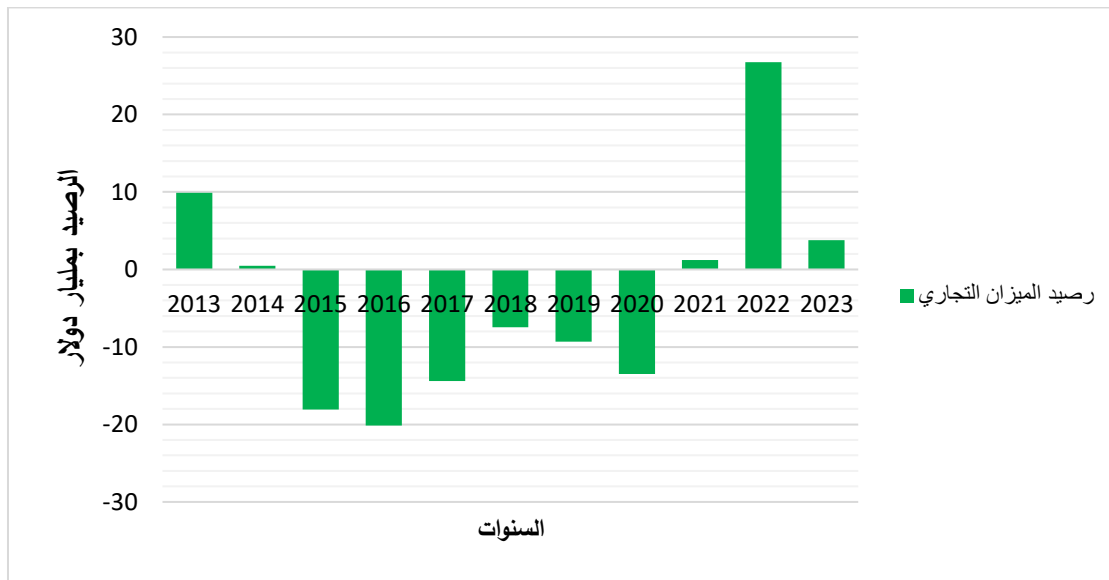
- **الواردات:** نلاحظ انخفاض في قيمة الواردات خلال الفترة 2014- 2020، حيث انخفضت من 59,670 مليار دولار في عام 2014 إلى 35,421 مليار دولار في عام 2020، وبنسبة انخفاض قدرها 40.63%، وهذا راجع لسياسات الدولة المتبعة في الحد من الواردات وإلى أزمة كورونا في عام 2019، حيث انخفضت الواردات في عام 2019 من 44,632 مليار دولار إلى 35,421 مليار دولار في عام 2020، وبنسبة انخفاض قدرها 20.63%، ثم ارتفعت قيمة الواردات قليلا فيما بعد حيث سجلت في عام 2022 مامقداره 38,757 مليار دولار.

- **الميزان التجاري:** بدأ الميزان التجاري يسجل عجزا بداية من عام 2015 حيث قُدر العجز بـ 18,083 مليار دولار واستمر هذا العجز إلى غاية 2020، حيث سجل عجزا بمقدار 13,489 مليار دولار، وهذا راجع لآثار الصدمتين النفطيتين 2014 و2020 جراء انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث انخفضت قيمة

دراسة تحليلية تقييمية لأداء سعر الصرف الأجنبي في امتصاص الصدمات النفطية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2013-2023  
الصادرات الجزائرية خلال هذه الفترات، وهذا كله في ظل التراجع النسبي لقيمة الواردات، أما في عام 2021 بدأ الميزان التجاري يتحسن ويحقق فائضا، حيث بلغ الفائض أقصى قيمة له في عام 2022 بـ 26,769 مليار دولار، وهذا راجع لتحسن أسعار البترول وارتفاع قيمة الصادرات رغم الزيادة الطفيفة في قيمة الواردات، ويمكن تمثيل رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2013-2023) في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2013-2023)

الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على الجدول رقم 04.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن الميزان التجاري حقق أكبر فائض في عام 2022 بمقدار 26,769 مليار دولار، وهذا راجع لارتفاع أسعار المحروقات وزيادة قيمة الصادرات رغم زيادة قيمة الواردات.

#### - تقييم أثر الصدمات النفطية على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2013-2023

نبين أثر الصدمات النفطية على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2013-2023 من خلال المعلومات الواردة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (05): رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2013-2023)

الوحدة: مليار دولار

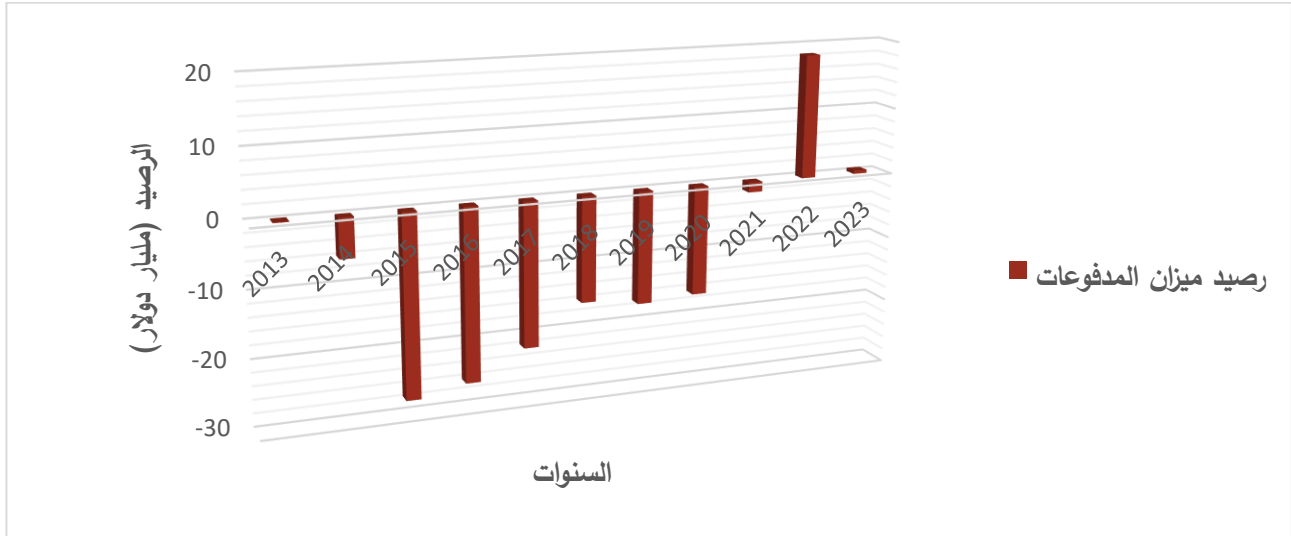
| السنوات              | 2013  | 2014   | 2015    | 2016    | 2017    | 2018    | 2019    | 2020    | 2021   | 2022   | 2023  |
|----------------------|-------|--------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|--------|--------|-------|
| رصيد ميزان المدفوعات | 0,133 | -5,881 | -27,537 | -26,031 | -21,762 | -15,820 | -16,927 | -16,369 | -1,479 | 18,468 | 0,500 |

المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على: (بنك الجزائر، التقارير السنوية، 2013-2022).

- (بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 64، سبتمبر 2023).

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (04): رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2013 - 2023)  
الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على الجدول رقم 05.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن ميزان المدفوعات الجزائري قد سجل عجزاً متتالياً بدءاً من عام 2014 إلى غاية 2021، وسجل أقصى عجز له في عام 2015 بـ 27,537 مليار دولار، وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط جراء الصدمة النفطية 2014، ثم بدأ يتقلص العجز بعد ذلك ليصل إلى 15,820 مليار دولار في عام 2018، وهذا راجع للسياسة التقشفية للدولة الجزائرية وتخفيض قيمة الدينار الجزائري لزيادة الصادرات وتخفيض قيمة الواردات، أما خلال الصدمة النفطية 2020 فقد قُدر العجز بـ 16,369 مليار دولار، أما في عام 2022 فقد حقق ميزان المدفوعات الجزائري فائضاً بقيمة 18,468 مليار دولار، وهذا راجع للفائض المسجل في الميزان التجاري.

#### - تقييم أثر الصدمات النفطية على احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة 2013 - 2023

يمكن إبراز وضعية احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2013 - 2023 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة (2013 - 2023)

الوحدة: مليار دولار

| السنوات               | 2013    | 2014    | 2015    | 2016    | 2017   | 2018   | 2019   | 2020   | 2021   | 2022   | 2023   |
|-----------------------|---------|---------|---------|---------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| احتياطي الصرف الأجنبي | 194,012 | 178,938 | 144,133 | 114,138 | 97,332 | 79,882 | 62,758 | 48,167 | 45,296 | 60,994 | 85,000 |

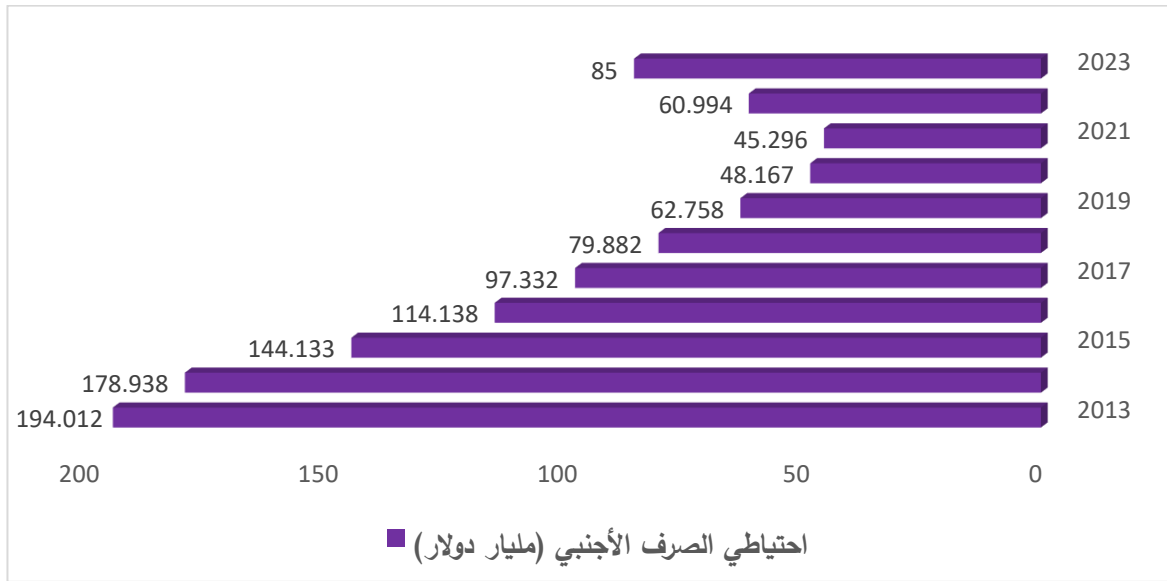
المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على: (بنك الجزائر، التقارير السنوية، 2013 - 2022).

- (بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 64، سبتمبر 2023).

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (05): احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة (2013 - 2023)

الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على الجدول رقم 06.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن هناك تراجع كبير ومستمر في احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2013-2021، حيث انتقل من 194.012 مليار دولار في عام 2013 إلى 45.296 مليار دولار في عام 2021، وبمعدل انخفاض قدره 76.65%، وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط وأزمة جائحة كورونا، وهو أمر خطير جداً على الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد يعتمد على تصدير مادة واحدة وهي المحروقات، وهذا كله في ظل عدم قدرة سياسة سعر الصرف على لعب دورها بشكل فعال في تحقيق التوازنات، مما يؤدي لحدوث مغالاة في تقييم الدينار الجزائري (حوالي 40% حتى 50%) وتراجع التنافسية الدولية (حوالي 10% حتى 15%) (سماري وحشاشي، 2021، صفحة 17). أما خلال عام 2022 فقد ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية إلى 60.994 مليار دولار مقارنة بـ 45.296 مليار دولار في عام 2021، وبمعدل نمو قدره 34.65%، لتصل في عام 2023 إلى 80 مليار دولار وبمعدل زيادة قدره 31.15% مقارنة بعام 2022، فهذه الزيادة في احتياطي الصرف الأجنبي ستؤدي إلى زيادة العرض النقدي داخل الاقتصاد الذي ينتج عنه ارتفاع معدلات التضخم، وهو ما يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقارنة مع أهم العملات الدولية الرئيسية.

كما يمكن أرجاع التراجع المستمر في احتياطي الصرف الأجنبي إلى سوء إدارة هذا الاحتياطي، فتوظيف معظم الاحتياطي في سندات الخزينة الأمريكية بمعدلات مردودية ضعيفة جداً لا ترقى لحجم المبالغ الموظفة، في ظل تدني معدلات الفائدة وارتفاع معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن مخاطر سعر الصرف، هذا ما يزيد من تآكل القيمة الحقيقية لاحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر (ردوري ولقليطي، 2017، صفحة 140)، ولذا وجب اتخاذ إجراءات وسياسات جادة من طرف الدولة الجزائرية لإدارة هذا

الاحتياطي وتحقيق عوائد مجزية والحد من تآكله سنة بعد سنة، في ظل جمود نظام سعر الصرف المتبع وهو نظام التعويم المُدار الذي هو ليس بالثابت وليس بالمرن.

خلاصة القول أن سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري كان لها أثر ضعيف جدا في امتصاص آثار الصدمتين النفطيتين لعامي 2014 و 2020، حيث لم ترتفع قيمة الصادرات بالشكل المطلوب، كما أن الواردات لم تنخفض كثيرا إلى جانب تآكل احتياطي الصرف الأجنبي، وهذا راجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري فهو اقتصاد ريعي ويفتقر إلى التنوع الاقتصادي، كما يمكن ارجاع ذلك في اعتقادنا إلى الأسباب التالية:

ارتباط فكرة التخفيض اقتصاديا بإملاءات صندوق النقد الدولي في تسعينيات القرن 20، حيث جاء التخفيض كضغط من هذه المنظمة وليس كخيار استراتيجي تبنته الدولة الجزائرية؛

عدم توفر شرط مارشال - ليرنر، وهو  $ex+em > 1$ ؛

ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مباشرة بعد عملية التخفيض، مما يحد من فعالية هذه العملية.

#### 4.4. رؤية استراتيجية لتفعيل سياسة سعر صرف الدينار الجزائري في امتصاص الصدمات النفطية

في ظل محدودية فعالية عملية تخفيض قيمة الدينار الجزائري في التصدي لمختلف الصدمات النفطية، نقترح بعض الاستراتيجيات الهامة لتحسين أداء سعر صرف الدينار في الحد والتقليل من آثار هذه الصدمات على الاقتصاد الوطني، ومن أهم هذه الاستراتيجيات نذكر ما يلي (مرغيت وبقة، 2014، الصفحات 61-63):

- الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار: فاستقرار سعر صرف الدينار ضروري لاستقرار الإيرادات المتأتية من المحروقات المقومة بالدولار عند تحويلها للدينار، إلى جانب حماية الاقتصاد الوطني من الآثار العكسية الناتجة عن التقلبات في أسعار صرف العملات الدولية، إضافة إلى توفير الدعم اللازم للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة؛

- العمل على تطوير سوق الصرف الأجنبي: وذلك من خلال زيادة سيولة سوق الصرف من خلال تقليص الفرق بين سعري الشراء والبيع وخفض تكاليف المعاملات، إلى جانب وجود عدد كاف ومتنوع من المتعاملين الناشطين في السوق، والعمل على زيادة مصادر واستخدامات النقد الأجنبي في سوق الصرف؛

- تبني إدارة فعالة لإدارة مخاطر سعر الصرف الأجنبي: وذلك من خلال الاهتمام بسوق الصرف الآجل من أجل تغطية مختلف المخاطر الناتجة عن تقلبات سعر الصرف، وهذا عن طريق تفعيل سوق مشتقات العملة لتداول مشتقات العملة (خيارات العملة، العقود المستقبلية للعملة، العقود الآجلة للعملة ومبادلة العملة) كأحد التقنيات الحديثة للحوط من مخاطر سعر الصرف.

دراسة تحليلية تقييمية لأداء سعر الصرف الأجنبي في امتصاص الصدمات النفطية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2013-2023  
تجدر الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجيات المتعلقة بسعر وسوق الصرف الأجنبي لا بد أن ترافقها استراتيجيات أخرى حتى تكون فعالة في امتصاص الصدمات النفطية والتقليل من حدتها، ومن بين هذه الاستراتيجيات نذكر العمل على تنويع الاقتصاد الوطني، تفعيل استقلالية بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية، تفعيل مكاتب الصرف وتنويع العملات التي يتكون منها احتياطي الصرف الأجنبي.

## 5. خاتمة

بناءً على ما سبق نخلص إلى أن فعالية سياسة سعر الصرف في الجزائر محدودة للغاية أو ذات فعالية نسبية بسيطة في مواجهة الصدمات النفطية المختلفة والحد من آثارها السلبية والحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني، وهو ما لمساه في تقييم أداء سعر صرف الدينار الجزائري في مواجهة الأزمات النفطية خلال الفترة 2013-2023، وذلك من خلال معرفة آثار الصدمتين النفطيتين 2014 و2020 على كل من الميزان التجاري، ميزان المدفوعات واحتياطي الصرف الأجنبي ودور عملية تخفيض أو انخفاض الدينار الجزائري في الحد من هذه الآثار وتحسين قيمة هذه المؤشرات الثلاثة لارتباطها الوثيق بسعر الصرف.

**النتائج:** بعد استعراضنا لمختلف جوانب البحث، توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعرض الاقتصاد الجزائري على غرار باقي اقتصاديات دول العالم إلى صدمتين نفطيتين سلبيتين خطيرتين خلال الفترة (2013-2023)، وهما الصدمة النفطية 2014 التي استمرت تداعياتها إلى غاية عام 2018، والصدمة النفطية 2020 الناتجة عن أزمة جائحة كورونا التي كانت بواردها في نهاية عام 2019؛

- تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة من أهم السياسات المتبعة لمعالجة اختلالات موازين المدفوعات والعمل على امتصاص آثار الصدمات النفطية من خلال تشجيع الصادرات والحد من الواردات وزيادة احتياطي الصرف الأجنبي؛

- الفعالية النسبية لسياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري أو انخفاضه في امتصاص الصدمات النفطية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري، حيث لاحظنا التطور الملحوظ في الصادرات خارج المحروقات، حيث انتقلت من 1,051 مليار دولار عام 2013 إلى 5,978 مليار دولار في عام 2022، وبمعدل نمو قدره 468.79%، ومن المتوقع أن تصل إلى 30 مليار دولار في عام 2030؛

- الفعالية النسبية لسياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري أو انخفاضه في امتصاص الصدمات النفطية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال التراجع المحدود لقيمة الواردات الجزائرية، حيث انخفضت من 59,670 مليار دولار في عام 2014 إلى 35,421 مليار دولار في عام 2020، وبنسبة انخفاض قدرها 40.63%؛

- عدم وجود ارتباط بين تخفيض أو انخفاض قيمة الدينار الجزائري وزيادة تراكم احتياطي الصرف الأجنبي، حيث لاحظنا أن انخفاض قيمة الدينار الجزائري من 79,3809 دينار للدولار الواحد في عام 2013 إلى

135,1064 دينار للدولار الواحد في عام 2021 لم يؤدي إلى زيادة احتياطي الصرف بل على العكس أدى إلى انخفاض احتياطي الصرف الأجنبي من 194,012 مليار دولار في عام 2013 إلى 45,296 مليار دولار في عام 2021، وهذا دليل على ضعف أداء سعر صرف الدينار الجزائري في الحد من تآكل احتياطي الصرف وبالتالي العمل على التقليل من آثار الصدمات النفطية؛

- لتحسن أداء سعر صرف الدينار الجزائري في امتصاص الصدمات النفطية لآبد من تبني بعض الاستراتيجيات الهامة، منها الحفاظ على استقرار سعر الصرف الأجنبي، تطوير سوق الصرف الأجنبي، تبني إدارة فعالة للحد من مخاطر سعر الصرف، تفعيل مكاتب الصرف وتنويع العملات التي يتكون منها احتياطي الصرف الأجنبي.

**الاقتراحات:** بناءً على النتائج السابقة نُقدم الاقتراحات التالية:

- ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني لمواجهة أي صدمة خارجية وعلى رأسها الصدمة النفطية؛  
- لتفعيل سياسة تخفيض الدينار الجزائري في امتصاص الصدمات النفطية لآبد من مواصلة سياسة تشجيع الصادرات خارج المحروقات، وإرساء مفهوم مرونة الجهاز الإنتاجي إلى جانب إيجاد سياسة فعالة لمنع ارتفاع الأسعار المحلية بعد كل عملية تخفيض للدينار الجزائري.

## 6. المراجع:

- نادية العقون. (2021). الصدمات النفطية وانعكاساتها على استراتيجيات التنمية الصناعية في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، 08 (01)، 141-163.
- ديب حفصة، وقديد ياقوت. (2023). أثر الصدمات النفطية على الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2020 باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، مجلة دفاتر MECAS، 19 (01)، 505-519.
- حمومي وفاء. (2022). تحليل أثر صدمات أسعار النفط على متغيرات السياسة النقدية - مقارنة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020، مجلة مجاميع المعرفة، 08 (01)، 164-180.
- ماجن محمد محفوظ. (2017). الصدمات النفطية، الأسباب، الانعكاسات وسبل العلاج، مجلة المعيار، 08 (03)، 1-9.
- عبد الكريم دبار، ورحيمة بوصبيح صالح. (2021). أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-2020، مجلة التنمية الاقتصادية، 06 (02)، 1-17.
- معيدي محمد الأمين، وبن حميدة محمد. (2023). أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العمومية في ظل الاقتصاد الريعي في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM، مجلة الاقتصاد والبيئة، 06 (01)، 38-56.

- دراسة تحليلية تقييمية لأداء سعر الصرف الأجنبي في امتصاص الصدمات النفطية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2013-2023 - أبو بكر حنصال، والطبيب ميزوري. (2022). العلاقة التبادلية بين صدمات أسعار النفط في الأسواق العالمية وارتداداتها على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1973-2020: دراسة تحليلية قياسية، مجلة *إبليز للبحوث والدراسات*، 07 (01)، 280-300.
- زينب حسين عوض الله. (1999). الاقتصاد الدولي - نظرة عامة على بعض القضايا. الإسكندرية - مصر: دار الجامعة الجديدة.
- نعمان سعدي. (2011). البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي. الدار البيضاء - الجزائر: دار بلقيس.
- الأخضر عزي. (2006). صرف الدينار بين واقع السوق والصندوق النقدي الدولي 1990-2002 (أطروحة دكتوراه دولة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة ابن يوسف بن خدة - الجزائر.
- شريط صلاح الدين، وعزي خليفة. (2016). إمكانية تطبيق نظام مجلس العملة كبديل لنظام التمويل المدار في الجزائر، مجلة *الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية*، 10 (02)، 206-226.
- مسعود مجيطة. (2017) *دروس في المالية الدولية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عزي خليفة، وغربي العيد. (2019). إمكانية تطبيق نظام الدورة الرسمية كبديل لنظام التمويل المدار للدينار الجزائري، مجلة *العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية*، 12 (01)، 353-372.
- أبو دراز سفيان. (2011). واقع الدورة كنظام لسعر الصرف في الاقتصاديات الصاعدة والنامية - دراسة تحليلية لبعض الاقتصاديات اللاتينية أمريكية، مجلة *علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة*، 05 (15)، 139-158.
- Nikola Fabris, Danijela Vukajlović-Grba, Tanja Radunović (2004). **Economic Policy in Dollarized Economies with Special Review of Montenegro** The Central Bank of Montenegro: Podgorica.
- صوفان العيد. (2018). الآثار المتوقعة لأزمة منطقة اليورو على مشروع الاتحاد النقدي الخليجي، مجلة *آفاق للبحوث والدراسات*، 01 (02)، 219-230.
- لحو موسى بوخاري. (2010). سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية - دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي. بيروت - لبنان: مكتبة حسن العصرية.
- بودية الحبيب، وجلولي نسيم. (2022). اختيار نظام سعر الصرف بين النظرية والتطبيق التجريبي، مجلة *شعاع للدراسات الاقتصادية*، 06 (02)، 489-506.
- بن معتوق صابر. (2023). المالية الدولية - دروس - تمارين - امتحانات محلولة. الجزائر: دار المتنبى للطباعة والنشر.
- بن طلحة صليحة، ومعوشي بوعلام. (2018). تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح، مجلة *دراسات اقتصادية*، 18 (01)، 107-134.

- عبد الحميد مرغيت، والطاهر جليط. (2021/09/11). **سعر الصرف كأداة لامتناس الصدمات الخارجية في الاقتصاديات النفطية- دراسة حالة الجزائر (2014-2019)**، الملتقى الوطني حول: ديناميكيات أسعار الصرف وآثارها على استدامة التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري، جامعة باتنة 1.
- سيد أعر زهرة. (2018). **انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-2016 (طروحة دكتوراه دولة)**، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة أحمد دراية-أدرار، الجزائر.
- ابتسام سماري، وسليمة حشايشي. (2021/09/11). **إدارة احتياطات الصرف الأجنبية بين تكلفة الحياة وخيارات التوظيف - دراسة حالة الجزائر**، الملتقى الوطني حول: ديناميكيات أسعار الصرف وآثارها على استدامة التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري، جامعة باتنة 1.
- دروري لاسن، ولقليطي لاضر. (2017). **سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**، 01، 125-143.
- عبد الحميد مرغيت، وبقة الشريف. (2014). **نحو سياسة سعر صرف تستجيب لمتطلبات ترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، 01 (01)، 50-65.